



منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول (أوابك)

ملخص تقرير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة

صدمة النفط في مضيق هرمز: الخصائص والتداعيات

مايو 2026



Strait of Hormuz Oil Shock:
Features and Implications

Oil Research Programme
Oxford Institute for Energy Studies

Oxford, May 8, 2026

خبير اقتصادي - الإدارة الاقتصادية

ترجمة وإعداد / ماجد عامر

صدمة النفط في مضيق هرمز: الخصائص والتداعيات

يشكل مضيق هرمز أحد أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة النفط الخام والمنتجات النفطية العالمية، مما يجعله محوراً رئيسياً لأمن الطاقة واستقرار الاقتصاد العالمي. وفي ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، تنامت المخاوف من تعرض هذا الممر الحيوي لاضطرابات قد تؤدي إلى صدمات واسعة النطاق في أسواق الطاقة العالمية. وفيما يلي استعراض لطبيعة الأزمة المحتملة الناتجة عن تعطل تدفقات النفط عبر المضيق، وتأثيراتها على الإمدادات العالمية، وأسعار النفط، وأسواق المنتجات النفطية، والتجارة البحرية، وأسواق النفط الأجلة والفعلية، فضلاً عن الانعكاسات الاقتصادية والجيوسياسية على الدول المستهلكة والمنتجة للطاقة على مستوى العالم.

□ الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في تجارة النفط العالمية

بلغت صادرات النفط الخام من دول الخليج العربي عبر مضيق هرمز نحو 15 مليون برميل يومياً خلال عام 2025، وهو ما يعادل حوالي 35% من إجمالي صادرات النفط العالمية، كما تم تصدير ما يقرب من نحو 3.3 مليون برميل يومياً من المنتجات النفطية، أي ما يعادل 13% من إجمالي صادرات المنتجات النفطية العالمية. وتبرز الدول الآسيوية باعتبارها الأكثر تعرضاً لمخاطر أي اضطراب في المضيق، نظراً لاعتماد مصافيها بشكل أساسي على خامات دول الخليج العربي، إلى جانب اعتمادها الكبير على واردات المنتجات النفطية مثل غاز البترول المسال والنافثا. إلا أن الترابط العميق في أسواق الطاقة العالمية يعني أن آثار الصدمة لا تبقى محصورة في آسيا، بل تمتد إلى أوروبا والولايات المتحدة وبقية الأسواق العالمية.

□ التحول من صدمة التدفقات إلى صدمة الإنتاج

تتمثل السمة الأساسية للأزمة في الحجم الهائل لصدمة التدفقات النفطية، حيث شهدت حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز توقفاً شبه كلي، ما تسبب في حالة غير مسبوقة من عدم اليقين بشأن مستقبل الإمدادات النفطية والإطار الجيوسياسي الذي سيحكم الملاحة في المضيق مستقبلاً. ولم تعد الأزمة مجرد "صدمة تدفقات" مرتبطة بقيود النقل البحري، بل تحولت سريعاً إلى "صدمة إنتاج" حقيقية، بعدما اضطرت دول الخليج العربي المنتجة للنفط إلى خفض إنتاجها نتيجة عدم القدرة على التصدير بالكميات المعتادة. ووفقاً للتقديرات، انخفض إنتاج النفط الخام في شهر أبريل 2026 بنحو 13 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل تقريباً 13% من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية، وهي أكبر صدمات الإنتاج في تاريخ سوق النفط الحديث.

□ تعافي إنتاج النفط بعد الأزمة: مسار بطيء وتحديات هيكلية ممتدة

من المستبعد أن تكون العودة إلى مستويات الإنتاج السابقة للأزمة سهلة أو سريعة، حتى في حال استئناف تدفقات النفط عبر مضيق هرمز بصورة تدريجية، حيث تتطلب عمليات استعادة الطاقة الإنتاجية الكاملة فترة زمنية طويلة، كما أن بعض المنتجين قد لا يتمكنون من العودة إلى تلك المستويات قبل نهاية عام 2026. ويعكس ذلك الطبيعة المركبة للأزمة، التي تشمل ليس فقط تعطل التدفقات، بل أيضاً الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للنفط، والقيود التشغيلية، والتحديات اللوجستية، والاعتبارات الأمنية.

□ تداعيات الأزمة على قطاع التكرير

لا تتوقف تداعيات الأزمة على النفط الخام فقط، بل تمتد إلى قطاع التكرير والمنتجات النفطية، حيث تعرضت البنية التحتية لمصافي التكرير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لأضرار مباشرة، ويأتي ذلك تزامناً مع استهداف المصافي الروسية، فضلاً عن نقص الإمدادات من النفط وارتفاع التكاليف وارتفاع أجور الشحن، مما أدى إلى تراجع كبير في معدلات تشغيل المصافي العالمية. وفي الوقت ذاته، فرضت بعض الدول قيوداً على صادرات المنتجات النفطية من خلال الحظر أو الضرائب بهدف حماية الأسواق المحلية، الأمر الذي زاد من حدة أزمة نقص إمدادات المنتجات النفطية عالمياً. وبناء على ذلك، سجلت هوامش أرباح التكرير مستويات قياسية، لاسيما المنتجات الوسطى مثل الديزل ووقود الطائرات، في ظل تصاعد المنافسة العالمية على الإمدادات المحدودة. كما شهدت أسعار عقود زيت الغاز منخفض الكبريت ارتفاعات حادة وتقلبات غير مسبوقة، ما يعكس شدة الضغوط الواقعة على أسواق المنتجات النفطية.

□ اختلال توازن السوق: محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة والمخزونات

لم يكن السوق النفطية قادراً على امتصاص صدمة نقص الإمدادات، نظراً لتركز الطاقة الإنتاجية الفائضة في منطقة الشرق الأوسط المتضررة بالفعل من الأزمة. كما أن المخزونات التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا تكفي لتعويض حجم النقص الكبير في الإمدادات لفترة طويلة، وقد بدأت في التراجع رغم استمرار عمليات السحب من المخزونات الاستراتيجية. ويظهر هذا الأمر بشكل أوضح في المخزونات الأمريكية من المنتجات النفطية، لاسيما المقطرات (مثل الديزل ووقود التدفئة) والغازولين التي تشهد تراجعاً بوتيرة سريعة، ما يشير إلى قوة الطلب المحلي مقابل محدودية في نمو الإنتاج. وعلى الرغم من أن صادرات الولايات المتحدة وبعض الإعفاءات المتعلقة بالنفط الخاضع للعقوبات ساهمت في توفير دعماً مؤقتاً للأسواق، فإن ارتفاع الأسعار يبقى الآلية الأساسية لإعادة التوازن بين الإمدادات والطلب، في حال استمرار الأزمة لفترة زمنية أطول، حيث سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليص الطلب تدريجياً، وفي الوقت نفسه قد يحفز زيادة الإمدادات من بعض المنتجين القادرين على الاستجابة.

□ دور المخزونات الاستراتيجية الصينية في تعزيز أمن الطاقة خلال أزمة مضيق هرمز

كانت الصين في وضع أفضل نسبياً بفضل توسعها في بناء وتعبئة المخزونات النفطية الاستراتيجية خلال الأعوام الأخيرة، حيث ظلت مخزوناتها من النفط الخام عند مستويات مستقرة نسبياً، على الرغم من انخفاض وارداتها خلال شهر أبريل 2026 انعكاساً لانخفاض الإمدادات القادمة من منطقة الشرق الأوسط، مما يُبرز أهمية المخزونات الاستراتيجية في تعزيز أمن الطاقة والحد من التعرض للصدمات الجيوسياسية.

□ انعكاسات صدمة الإمدادات النفطية على أسواق النفط الآجلة والفعلية

امتدت صدمة الإمدادات النفطية سريعاً إلى أسواق النفط الآجلة، حيث سجلت تقلبات أسعار النفط مستويات قياسية، وارتفعت تكلفة التحوط، مع توجه المستثمرين في تلك الأسواق بشكل متزايد نحو المضاربة وشراء عقود الحماية ضد ارتفاع الأسعار، وأصبحت المراكز الاستثمارية في الأسواق الآجلة أكثر تعقيداً. كما شهدت الأسواق الفعلية للنفط حالة "Backwardation" حادة، حيث ارتفعت أسعار الشحنات الفورية مقارنة بالعقود الآجلة بصورة كبيرة، قبل أن تنخفض، مما يعكس شدة نقص الإمدادات. وأثرت التقلبات الحادة على السيولة في أسواق التداول الرئيسية، بما في ذلك خام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي، حيث تراجعت مستوياتها وتزايدت صعوبة بناء المراكز الاستثمارية. ومن جانب آخر، تأثرت مؤشرات تسعير خامات الخليج العربي مثل خام مريان وخام دبي، نتيجة مشاكل التسليم والتحديات القانونية وإعادة النظر في آليات التسعير بسبب الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط.

□ الولايات المتحدة بين محدودية التعرض لأزمة الإمدادات وتزايد ضغوط السوق المحلية

إن اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط عبر مضيق هرمز محدود نسبياً مقارنة بآسيا، كما أن ارتفاع الإنتاج الأمريكي وزيادة الواردات من كندا ساعدا في تخفيف أثر الأزمة على السوق الأمريكية. ومع ذلك، ارتفعت صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الأمريكية بشكل كبير منذ بداية الأزمة، مع توجيه كميات متزايدة نحو الأسواق الآسيوية والأوروبية لتعويض جزء من النقص في الإمدادات العالمية، مما أدى إلى تسارع السحب من المخزونات النفطية، وارتفاع أسعار الغازولين والديزل داخل الولايات المتحدة، ومن ثم ظهور ضغوط تضخمية منذ شهر مارس 2026. فيما ظلت استجابة النفط الصخري الأمريكي محدودة نسبياً، وهو ما يكشف حدود مفهوم "هيمنة الطاقة الأمريكية" في مواجهة صدمة عالمية بهذا الحجم.

¹ حالة التراجع "backwardation" يكون فيها أسعار عقود النفط الخام قريبة الأجل أعلى من أسعار عقود النفط الخام بعيدة الأجل، وتحدث نتيجة نقص الإمدادات الفورية، أو ارتفاع الطلب الحالي، وهي عكس حالة "الكونتانغو" "Contango" التي يكون فيها أسعار عقود النفط الخام بعيدة الأجل أعلى من أسعار عقود النفط الخام قريبة الأجل، وتحدث نتيجة وفرة الإمدادات أو ضعف الطلب. (المترجم)

□ تراجع آفاق نمو الطلب العالمي على النفط في ظل الأزمة الجيوسياسية

تعرضت التوقعات الخاصة بنمو الطلب العالمي على النفط لمراجعات هبوطية واضحة، حيث تم خفض توقعات نمو الطلب العالمي بنحو 500 ألف برميل يومياً، في حين تشير بعض التوقعات دخول السوق في مرحلة انكماش فعلي للطلب خلال عام 2026. ويعزى ذلك إلى تأثيرات ارتفاع الأسعار، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، والإجراءات الحكومية لترشيد استهلاك الطاقة، إضافة إلى احتمالات حدوث تغييرات هيكلية طويلة الأجل في أنماط الطلب العالمي على الطاقة.

□ آفاق أسعار النفط ودروس أزمة مضيق هرمز لأمن الطاقة العالمي

يفترض السيناريو الأساسي لتوقعات أسعار النفط استثنافاً تدريجياً للتدفقات عبر مضيق هرمز خلال شهر مايو 2026، مع بقاء ميزان المخاطر متوازناً نسبياً بين احتمالات ارتفاع الأسعار بصورة أكبر في حال استمرار الاضطرابات، واحتمالات تراجعها في حال تحسّن الأوضاع الجيوسياسية وتسارع عودة الإمدادات. وبشكل عام، كشفت أزمة مضيق هرمز هشاشة سوق النفط العالمي أمام الصدمات الجيوسياسية الكبرى، وأعدت التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لأمن الممرات البحرية، ومرونة سلاسل الإمداد، والاحتياطات الاستراتيجية، وتنويع مصادر الطاقة، باعتبارها هي العناصر الأساسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمات المستقبلية.